الصلة في القـــــرآن الكريم دراسة نحوية.

أ ـ عبد القادر حسين علي سعيد ـ كلية التربيـة قصر بن غشير ـ جامعة طرابلس

الملخّص :

نحـــــاول في هـــذه الخاتمة أن نلقي الضـــوء على ما يمكن أن نستخلصه من قضية الصلة (الزائد) في القرآن الكريم .

لقد ثبت مما تقدّم أن موضـــــوع الزائد هو الكلمة بأقسامها الثلاثة ، علماً بأن لكلّ منها مدلوله الخاص به ، فقد عُـــــرف الاسم بأنه : الدّال على معنى بنفسه ، وكذلك الفعل ، ويزيد عليه بأن يقترن بالزمان ، أما الحـــــرف فهو ما دلّ على معنى بغيره ، وهذا التقســـــيم يثير من حيث المدلول التســـــاؤل التالي : هل القول بزيادة الكلمة يعني تجريدها عن معناها لتتضمن معنى آخـــــر ، أم بقاءها على معناها ، أم أنها أصبحت لفظاً مهملاً .

والجواب يختلف باختلاف الزائد نفسه ، وغرضه ؛ فمنه ما يؤكّـــــد معناه بإضافته لما بعده الذي يحمل معناه ، وهو يشـــــبه في هذا إضافة الشيء إلى نفسه ، ومنه ما يفيد الفصل بين الخبر والنعت كما هو الحال في زيادة ضمير الفصل ، ومنه ما ينتقض معناه ويتضمن معني آخر بدخول أداة عليه كـ (مَن) الاستفهامية ، و (غير) في الحصر ، وكذا الحال في الفعل (ليس) و (يأبى) ومثل هذا في بعض الحروف كزيادة (ما) و (إنْ) النافيتين ، ومنه ما يبقى على معناه ويضفي على الجملة الخبرية معنى ، وهو إخراجها من كونها خبرية تحتمل الصدق والكذب إلى كونها مؤكَّدة بما تحمله من معنى كما هو الحال في زيادة (إنَّ) واللام على الجملة الاسمية .

أما الجواب عن الشـــق الثالث من الســـؤال ، وهو احتمال أن يكون مهملاً فمرفوض ؛ لأنـه يدعو إلى تجريد الكلمة عن معناها ، وهذا يناقض تعريف أي من التقســـيمات الثلاثة للكلمة ؛ لأنه كما نعلم ليس هناك من النحاة من يذهب إلى أن الكلمة تدل على معنى في موضع ، ولا تدل على معنى في موضع آخر ، وإنما تواترت النصوص على تضـمينها دلالة وهي مفردة ، سـواء أكان ذلك بنفسـها أم بغيرها كالقول في (إنَّ) تفيد التوكيد ، و (ليس) ناسخ ، و (على) حرف استعلاء ، أم تضمينها معنى آخر مثل (مَن) الاســـتفهامية ، أو (غير) أو (يأبى) فليس لنا أن نجرد هذه المفردات عن معانيها وهي

في تركيب جملة ، كما أن لكل من هذه الزوائد قوته في المعنى ، وليس لنا أن نستبدل أداة بأخرى تعمل عملها ، وتتضمن معناها .

تمهيد :

لا ريب أن قضايا القـــــرآن النحوية قد تعددت دراستها في بحوث حتى إن الموضـــــوع الواحد قد عُولج في أكثر من بحث ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على عظمة القرآن نفسه ، وأنه المعجزة الخالدة ، وهو ما يدعو إلى تدبر معانيه ودراسته على مـــــرَّ الزمن والعصور لاستنباط معالم المعرفة والهداية من مكنونه ، وليست دراسته مقصورة على فترة من الزمن ، وإنما هي مستمرة على مَرِّ الدهـــر .

ولا يخفى على أحد ما للدرس النحوي مـــــن أثر على استيعاب النص القرآني ؛ فكانت هـــذه الدراسة تتناول موضوع الصلة في القرآن الكريم من الجانب النحوي ، ومما هو معلوم أن الصلة أو ما يطلق عليه مصطلح (الزائد) ليس محصوراً في أحد أقسام الكلمة الثلاثة ؛ إذ نجده في حروف المعاني ، ووجوده في الأفعال والأسماء موضع خلاف .

والنحاة تعرضوا لهذا الموضوع من خلال تفســـير بعض النصوص القرآنية ، وهناك إشارات نحوية في كتب النحو ورد فيها الحديث عن زيادة بعض الحروف ، كالذي جاء في كتاب سيبويه ، وما تضمنه مغني اللبيب ، ومن نحا نحوهما في هذا .

وليس غريباً أن يقال إن أول آية في القرآن الكريم وهي البسملة ـ على رأي من ذهب إلى أنها من أم الكتاب ـ قد وردت فيها زيادة الباء ، وأن السورة نفسها قد تضمنت زيادة ((لا)) في قولـــه – تعالى- : [**غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ**] [الفاتحة : 7] على أنها تفيد توكيد النفي ، وهو قول البصريين[1]. ونشير إلى أن هناك خلافاً في بعض ما قيل فيه إنه زائد ، كما أن بعض النحاة قد قصروا قولهم على بعض الحروف ، وقَلَّ ذلك في الأفعال والأسماء ، وهم في هذا قد تركوا كثيراً من الأساليب التي هي في مفهومنا قد تضمنت الزائد ، وهذا القول يوجب الوقوف عليها لبيان ما لهذا الزائد من معنى ، فكان لنا أن نضم إلى البحث زيادة بعض ما تضمنته هذه الأساليب من الزائد مما لم يُقَل به صراحة .

وجاء البحث في تعريف لما استخدم من مصطلحات في هـــذا الموضوع وثلاثة مباحث ، تناولتُ في الأول منها الزيادة في الحروف ، والثاني الزيادة في الأفعال ، والأخـــــير الزيادة في الأسماء .

المصطلحات التي استخدمت في هذا الباب :

إن المراحل التي مَـــرَّ بها الدرس النحوي قد أثَّرَتْ في ما استخدم من مصطلحات نحوية ، ولذا فإن إيضـاح أي موضـوع في النحو والسـعي إلى الكشـف عن قضـاياه ودراستها يتوقف على بيان ما استخدم من مصطلح فيه ليتمكن الدارس من استيعاب الموضوع ، ووضـــــوح الرؤية فيه ، لذا وجدت الأهمية في التعريف بالمصطلحات التي اسـتخدمت في هذا الموضـوع اسـتكمالاً للبحث ، ولسـتُ هادفاً من هذا إلى بيان التطور الذي مَرَّ به المصطلح .

1 ـ الزائـــــــد : وهو أشهر المصطلحات استخداماً في هذا الموضوع ، حيث نقف عليه في كتب النحو والتفسير وغيرها من المصـادر التي تعرضـت لهذا الموضـوع ، ويطلق على ما صُـرح بمعناه ، وما لم يصـرح بذلك ، وذكر ابن هشـام أن الكوفيين أطلقوه على ما صُرح بمعناه [2].

2 ـ صـــــــلة : وهو من المصطلحات الكوفية ، وهو أقل شهرةً من الأول ، وقد اسـتخدمه الفراء غير أنه لم يكن دقيقاً فيه ؛ لأنه أطلقه على أكثر من معنى ، إذ أراد به الزائد ، كما أطلقه على الصـفة ، والحال ، وغيرهما [3] ، وشـاع اسـتخدامه في كتب النحو والتفسـير ، وبخاصـة إذا كان الرَّأي الذي يُنقل كوفياً ، وآثرنا أن يكون هذا المصطلح عنواناً للبحث .

3 ـ لغـــو : وهو من استخدام الخليل ، وسيبويه ، وهو أقل شهرة [4] .

4 ـ حشـــو : وهو من استخدام سيبويه [5]، والأخفش [6] ، وهو كسابقه أقل شهرة .

5 ـ الفضـل : بالضاد المعجمة ، وهو من استخدام الفراء ، غير أنه لم يطرد عنده [7] .

6 ـــ فصـل : بالصـاد المهملة ، وقد أطلق على ضـرب من الزائد ، وهو محصـور استخدامه على الضمير الذي يتوسط معرفتين ، أو ما أصلهما معرفتان[8] .

7 ـ عماد : وهو من استخدام الكوفيين ، وقد أطلقه الفـــراء على ضمير الفصل الذي يتوسط معرفتين ، وعلى ضمير الشأن ، وعلى الألف واللام الداخلة على خبر المعرفة إذا توسطها ضمير الفصل[9].

8 ـ ملغاة : ويطلق على ما ألغي عمله من الأدوات .

9 ـ كافة : ويطلق على (ما) إذا كفت أداةً عن العمل ، كما هو في (إنما) و (ربما) هذه المصـــطلحات هي التي اســـتخدمت لهذا المعنى ، وتكاد تكون غير محصـورة عند طائفة من النحاة والمفسـرين ، فقد نجد الدارس للنص القرآني يسـتخدم أكثر من مصطلح في القضية نفسها كاستخدام مصطلح (زائد) و (صلة) معاً ، أو قد

يستخدم (زائد) في موضع و (صلة) في موضع آخر ، كما نشير إلى أن بعضها محصورة على ضرب من الزائد كما هو الحال في مصطلح (فصل) ، وبعضها لم يستقر على معنى كمصطلح (عماد) ، وبعضها الآخر لم تكتب له الشهرة كمصطلح (فضل) .

الزيادة فـــي الحروف :

اتفق النحاة على أن من الحروف ما يقع زائد ، أما الأفعال والأسماء فقد اختلفوا في وقوع الزيادة فيها ، وذلك نابع من أن الفعل أو الاسم يشكّل أحد أركان الجملة ، ولا يمكن أن يكون أحدهما زائداً ما دامت دلالة النّص تتوقف على أركانه ، حتى إننا نجد أن الإضمار غالباً ما يكون فيهما مع قلته في الحروف .

وحين نطلق مصطلح (الحـــــروف) فإننا نريد به حروف المعاني ، وهذا يعني أنها تأتي لمعنى ، سواء أكانت عاملة أم غير عاملة ، ملغاة أم زائدة ، غير أن دلالتها تختلف باختلاف النص الذي تتضمنه الجملة ، فقد تخرج هذه الأداة عن معناها الذي وضعت له إلى أسلوب آخر ، ودلالة أُخرى ، وقد تكون بمعناها الذي اكتسبته نقيضاً لما كانت عليه عند استخدامها الأول ، وهذا ما سيتضح جلياً من خلال ما نعرض له من أساليب .

فالحروف الزوائد منها ما صُرِّحَ بمعناها ، ومنها ما لم يصرح بعض النحاة بمعناها ، وسنحاول الوقوف على النمط الأول ، ومن ثَمَّ نعرض إلى ما لم يصرح بمعناها للكشف عما تضمنته من دلالة وعلاقتها بالنص .

أما النمط الأول من الحروف الزوائد فإنها تفيد توكيد ما تضمنه النص من معنى ، وهذا الغرض يختلف باختلاف الزائد ، فمنه ما يتحقق بزيادة حرف واحد ، ومنه ما لا يتحقق إلا بزيادة حرفين ، وبعضها الآخر يتحقق بواحد ويؤتَى بالحرف الآخر تأكيداً للأول ، وعلى هذا فهناك صور عدة تضمنها النص القرآني في زيادة الحروف .

ومما هو عامل فيلغى عمله بزيادة حرف ، وعندها يفيد مع الحرف الزائد معنى آخر هو الحصر (إنْ) و (ما) المشبهتان بـ (ليس) فهما يفيدان النفي ، وإذا ما دخلت الأدَاة (إلاّ) ، أو (لمَّا) أو اللام المفتوحة غير الجارة على خبر الجملة الاسمية تغير المعنى ، وانتقض من النفي إلى الإثبات والحصر ، وأصبحت فيه (إنْ) أو (ما) ، وما كفهما عن العمل ملغاة [10] من ذلك قوله – تعالى- : **(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُـــــولٌ)**[آل عمران : 144] ، ومنه قوله - تعالى - : (**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِـــرَانِ**) [طه : 63]، ومنه

قوله - تعالى - : **(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)** [الطارق : 4] ، ومنه قوله - تعالى - : **(وَمَا عَلَى الرَّسُـــولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ)** [العنكبوت : 18] .

فكل من (إِنْ) ، و (ما) ، و (إلاّ) ، و (لمَّا) ، و(اللام) زوائد ، أفادت الحصر ، ولو جردنا الآيات التي مَرَّت من هذه الأدوات لما تغير المعنى ســوى أَنها تخلو من أسلوب التوكيد ، أَما إعرابها فلم يتغير في كلتا الحالتين ، سواء اقترنت هذه الجمل بهذه الأَدوات أَم لم تقترن .

وقد تــــزاد (مِن) الجارة على بعض الأساليب المتقدمة ، وليست مطــــردة في كل ما تقدم من أدوات ، منه قوله - تعالى - : **(وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ اللّهُ)** [آل عمران:62] ، ومنه قوله - تعالى - : **(وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ)** [المائدة : 73] ، ومنه قوله - تعالى - : (وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خلاَّ فِيهَا نَذِيرٌ) [فاطر : 24] ، فالصـــور التي تقدمت في زيادة (من) مقصورة على أن يكون مجرورها نكرة ، إذ لا تزاد إذا كان المجرور بها معرفة، واختلف النحاة في زيادتها في الموجب [11] .

وهذه الزوائد المتقدمة قد تزاد في الجملة الفعلية ، وتفيد ما أفادته من معنى التوكيد ، ومما يدل على أنها ليس لها أثر على الإعراب قوله – تعالى- : **(وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِــقِينَ)** [الأعراف : 102] ، وقوله - تعالى - : **(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا)** [النساء : 92]، ومنه قوله - تعالى - : **(وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ)**[النساء : 64] ، ومنه قوله - تعالى - : **(إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا)** [الجاثية : 32] .

ويضـــم إلى ما تقدم زيادة (لا) النافية إذا أفادت مع (إلا) الحصـــر ، منه قوله - تعالى - : **(قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ)** [النمل : 65] ، وقوله - تعالى - : **(لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا)** [البقرة : 286] ، فالآيات التي سبق ذكرها يختلف بعضـها عن بعض باختلاف المحصور وغرضه ، أما الأدوات التي أفادت هذا المعنى البلاغي فكلها زائدة وليس لها أثَر على الإعراب .

ويلحق بهذا الضرب من الزائد (هل) التي تفيد معنى (ما) النافية في باب الحصر [12] ، ومنه قوله - تعالى - **:[هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ]** [فاطر: 3]، ومنه- أيضـاً - قوله - تعالى -: **(فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)** [الأحقاف : 35] .

ومما هو عامل فَيُلْغَىَ بزيادة حرف آخر (إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة النون ، فإنها إذا ما دخلت عليها (ما) الكافة تُلْغَىَ ، ويكونان حرفاً واحداً ، يفيد الحصر، ولا أثر له على الإعراب[13] ، منه قوله - تعالى - : **(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)** [الأحزاب: 33] ، وقد نص سيبويه عن الخليل بأن (إنّما) بحكم

الفعل الملغى [14]، ونضم إلى هذا دخول (ما) على حرف الجر(رُبَّ) ، والطريف في هذه الزيادة هو أَن (رُبَّ) حرف مختص بالأسماء ، وإذا أريد معناه في جملة اسمية كانت أَم فعلية زادوا عليها (ما) ، منه قوله - تعالى - : (**رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ)** [الحجر: 2] .

والزيادة في الحروف ليست مقصورة على الحروف العاملة ، إذ وردت في غير العاملة ، وقد أفادت معنى ، و(اللام) التي تضمنت معنى (إلا) (لمّا)[15] ، و(اللام) التي تضمنت معنى (إلا)[16] ، ونضم إليها زيادة (أَنْ) المفتوحة الهمزة المخففة النون غير العاملة في الفعل على أَن زيادتها تتـــم وفق شروط أوردها بعض النحاة ، وأنها تفيد معنى التوكيد [17] ، نذكر منها قوله – تعالى- : **(وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ**)[العنكبوت: 33] ، هذا وقد نص سيبويه [18] ، والمبرد[19] على زيادتها ، وأنها تفيد المعنى المتقدَّم غير أنهما لم يستشهدا بالقرآن على ذلك ، كما أنهما لم يوضحا المؤَكّد ، ونوع التوكيد.

ومن الزائد غير العامل لام الابتداء سواء أُدخلت على المبتدأ أَم على غيره ، ومن الأول قوله - تعالى - : **(لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ . .)** [يوسف:8] ، واللام فيها تفيد توكيد مضمون جملة [20] ، أما زيادتها على غير المبتدأ فسنأتي إليه من خلال الكلام عن زيادة (إنَّ) .

وهناك نمط آخر في زيادة الحروف ، وهو زيادتها بين العامل ومعموله كزيـــادة (ما) بين الجار والمجرور ، كما هو في قوله - تعالى - : **(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ)** [آل عمران : 159] ، ومنه قوله – تعالى- : **(عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)** [المؤمنون:40] فـ (ما) عند كثير من النحاة ، منهم سيبويه [21] زائدة ، تفيد التوكيد ، وهي عند ابن هشام استفهامية تعجبية [22] .

ويضم إلى هذا الضرب زيادة (ما) بين التابع ومتبوعه ، منه قوله - تعالى - : (**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً)** [البقرة : 26] ، على أنها تفيد التوكيد ، هو قول البصريين غير أنهم لم يصرحوا بنوع (ما) هذه [23] ، وذهب بعض النحاة إلى أن (ما) اسم مجـــرور، ويعرب ما بعده بدلاً منه ، وهو قول ابن كيسان والنحاس ، وهذا القول يتفق مع ما قيل في زيادة (ما) على (رُبَّ) الجارة بأنها مجرورة بها ، منه قوله - تعالى- :**(رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ)** [الحجر:2] ، وهو أحد قولي الأخفش [24] .

إن ما تقدم كان الزائد فيها غير عامل ، أو كان عاملاً فأُلغي ، وما سنذكره هنا لا يختلف عما تقدم من حيث الغرض من زيادته غير أنه يختلف عنه بأنه عامل ، ولا يؤثر على المعنى إلا بقدر ما أفاده من توكيد ، من ذلك زيادة (إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة النون ، أو المخففة العاملة الداخلة على الجملة الاسمية ، منها قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ) [الطلاق : 3]، ومن المخففة من الثقيلة قوله - تعالى - : **(وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)** [هود :111] ، على قراءة النصب ، والتخفيف [25] ، وقد تزاد اللام التي تفيد التوكيد مع (إنَّ) وتعطي المعنى توكيداً آخـــر ، كما تقدم في قوله تعالى : **(وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)** [هود:111] ، ومن الداخلة على خبر الثقيلة قوله تعالى : **(وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ)** [الروم: 8] ، ومنها قوله تعالى : **(إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)** [الفرقان:20] ، وقوله تعالى: (**إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ**) [يوسف: 8] .

أما زيادة (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون فإنها لا تختلف عن المكسورة في أنها تفيد التوكيد غير أنها لا يمكن الاستغناء عنها كما هو الحال في (إنَّ) ؛ وذلك لأن لها غرضاً آخر أبعد من التوكيد ، وهو تمكين ما قبلها مما بعدها ، مما يحمله من معنى ، كتمكين الفعل من فاعله أو مفعوله إذا كان جملة ، وتمكين أفعال اليقين أو الرجحان من مفعولهما ، وكذا القول في (أَنْ) المفتوحة الهمزة المخففة النون الداخلة على الجملة الاسمية ، أو الجملة الفعلية إلاّ فيما ذهب إليه الأخفش في (أنْ) المصدرية الناصبة في جواز زيادتها [26] ، وهذا ما سنقف عليه بعد .

وبعض النحاة أجاز أن تكون (أَنَّ) زائدةً ، تفيد التوكيد على الرغم من كونها عاملة ، وتكون كذلك إذا كانت مكررة ، وجَعل منها قوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [التوبة : 63] ، فقد نسب المبرد إلى أبي عمر الجرمي أنه ذهب إلى زيادة (أَنَّ) في هذه الآية [27] ، وهذا القول لا يختلف في معناه عن قول سيبويه والفراء من أَنّ (أَنَّ) الثانية بدل الأولى ؛ لأننا لو أمعنا النظر في الآية لوجدنا أن جملة جواب الشرط قد تضمنت جملة فعل الشرط ، وأن اسم (أَنَّ) الأولى هو ضمير القصة ، وقد فُسِّرَ بـــ (أَنَّ) الثانية ، وتقدير الآية : مَنْ يحادِد الله ورسوله فإن له نارَ جهنم ، والفاء واقعة في جواب الشرط ، وهو تفسير يبعدنا عن الخلاف الذي دَبَّ بين النحاة في تفسير زيادة (أَنَّ) [28] ، وهذا التقدير يخلو من (أَنّ) التي تفيد التوكيد لعلة عدم جواز اجتماع أَداتي توكيد من دون فاصل ، وهذا يوضح لنا الصورة لعلة التفريق بينهما .

والزيادة في الحروف لم تقتصر على تأكيد مضمون جملة ، فهناك أسلوب آخر ، وهو أنها تفيد توكيد أحد أركان الجملة ، منفية كانت أم مثبتة ، من ذلك زيادة الكاف في قوله - تعالى - : (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**) [الشورى:11] ، فإنه يفيد توكيد نفي التشبيه به سبحانه وتعالى ، ومنه زيادة الباء في قوله- تعالى - : (**وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**) [الحج : 10] .

والشواهد القرآنية في ذلك كثيرة غير أن الخلاف يكمن في تفسير بعض الحروف مما أدّى إلى الخلاف في تقنين بعض القواعد في الحروف الزائدة كالخلاف في زيادة (مِن) الجارة ، فقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز زيادتها في الموجب [29] ، منه قوله - تعالى - : (**يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ**) [الأحقاف : 31] ، وذهب غيرهم – منهم البصريون – إلى أنها لا تزاد إلا في النفي وشبهه ، ونص سيبويه على أن زيادتها تفيد التوكيد [30] ، والشواهد تقدمت في ذلك .

ومن هنا نقول إنه يجوز فيما تقدّم من شواهد حذف الزائد من الحروف في غير القرآن ، وهناك أساليب آخر لا يرجح فيها حذف الحرف الزائد ، ويطلق على هذا الضرب الشبيه بالزائد كزيادة الكاف على فاعل الفعل (كفى) الذي يتضمن دلالة صيغة (افتعل) ، منه قوله- تعالى - : (**قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً**) [الرعد:43] ، على أن الزيادة تفيد التوكيد [31]، وهذه الزيادة لا نقف عليها في الفعل نفسه إذا جاء على صيغته ، ومعناه ، كما هو في قوله تعالى: (**وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ**) **[الأحزاب:25]** .

ونستطيع أن نضم إلى هذا الضرب زيادة (مِن) الجارة المسبوقة بالنفي الداخل على الجملة الاسمية ، كما هو في قوله تعالى- : (**وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ اللّهُ**) [آل عمران :62] ، إذ تفيد (ما مِن) في تركيبها هذا معنى (لا) النافية للجنس ، وإلى هذا المعنى أشار الزمخشري ، وأوضح أنها مع (إلاَّ) تفيد الحصر [32] .

والزيادة في حروف الجرّ غير مقتصرة على أحد أركان الجملة ؛ إذ جاءت زيادتها في غير ذلك ، وهو واقع في النّص القرآني ، سوى أن الخلاف يكمن في تفسير الزائد ، فمن النحاة من قال به في موضع ، ومنعه في موضع آخر ، وهذا لا حصر له ، نذكر منه ما ذهب إليه الفراء في زيادة اللام في قوله - تعالى - : (**قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ**) **[النمل:72]** ، وأشار إلى أنها تفيد التوكيد [33] .

نشير إلى أن ما تقدم من زيادة في الحروف قد صُرِّح بمعناه ، وسنتناول هنا ما لم يُصَرَّح بمعناه ، وهذا لم يكن مطرداً عند من اهتم بدراسة النص القرآني ، وإنما هو مقصور على أقوال بعض النحاة ، وأخذ به بعض المتأخرين ، وسنسعى إلى إلقاء الضوء

على استنباط ما يتضمنه الزائد من معنى اعتماداً على أقوال من منـــح هذا الزائد معنى ، أو ما نستطيع أنْ نضمنه .

ومن هذا الزائد (أَنْ) المصدرية الناصبة ، إذ إننا نجد أنها على الرغم من كونها عاملة ، فقد أجاز الأخفش زيادتها في قوله – تعالى - : **(وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ)** [البقرة : 246] ، وقال : ((فـ)) (أَنْ) ها هنا زائدة ، كما زيدت بعد (قَلَّمَا) ، و (لمّا) ، و(لو) فهي تزاد في هذا المعنى كثيراً ، ومعناه : ما لنا لا نقاتلُ ، فأَعمل (أَنْ) ، وهي زائدة ، كما قال : ما أتاني مِن أحدٍ ، فأَعمل (مِن) ، وهي زائدة)) [34] .

وهناك أقوال أُخـــر في الآية لم تصرح بزيادة (أَنْ) ، منها قول الفرّاء ، إذ جعل معنى الآية كمن قال : ما مَنَعَك أَنْ تُقَاتِل [35] ، وقول الفراء هذا ـ إنْ صَحَّ من حيث المعنى ـ فإنه قد جَرَّدَ المصدر عن معنى الامتناع ، وذلك بحذفه (لا) عند تقديره ، وعوض عنه بفعل (مَنَعَ) .

ولنا أن نقول في هذا الخلاف ، وهو لا يبتعد عما أَورده الفراء من معنى ، غير أنه يختلف عنه بأن لا يستوجب أَن نذهب إلى تأويل الآية بالمصدر الصريح ، فـ (لا) على معناها من النفي ، و (أَن) على عملها ، وغير زائدة ، وبهذا يكون المصدر المؤول بحكم الصريح المنفي ، ويكون بمنزلة الاسم المنفي بـ (لا) ، وليس ضرورة أَن يؤول هذا المصدر بالصريح ، وقد نص بعض النحاة على ذلك ، وجعل منه : أَنت خليق أَن تفعل ، فلا يجوز تأويله بالصريح ، إذ لا يقال : أَنت خليقٌ الفعل ، وجاز ذلك إذا ما دخلت عليه الباء الجارة[36] ، وأضم إلى ذلك المصدر من (أَنْ) المخففة المفتوحة الهمزة ، والتي اسمها ضمير الشأن محذوفاً ، كما هو في قوله ـ تعالى ـ : **(وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى)** [النجم : 39] ، فليس هناك مصدر يضم هذا المعنى تحت تعريف المصدر الصريح ، ومن ذلك كثير .

وسيتضح هذا المعنى في الآية أَكثر من خلال الكلام عن زيادة (لا) ، فهناك موارد ذكر النحاة زيادة (لا) فيها ، وفي بعضها لم يصرح بمعناه ، والأول تحدثنا عنه ، ونعرض إلى الثاني ، وهي في هذا لم تقتصر زيادتها على نمط من الأنماط ، فإنها تزاد في الجملة المثبتة ، والمنفية ، والقَسَم ، وبين العامل ومعموله ، وهي في كل هذا موضع خلاف بين النحاة ، من ذلك زيادتها في قوله ـ تعالى ـ : **(وَمَا لَنَا أَلاَ نُقَاتِلَ)** ، وهذا أحد أقوال وردت في الآية ، وقد قدمنا أَنه لا يمكن تجريد النفي عن الآية مما دعا بعض النحاة إلى تقدير فعل يتضمن هذا المعني ، ونضيف إلى ما تقدم من تعليل هو أن (لا) ليس لها أن تتصدر (أَنْ) المصدرية لتعلق الأخيرة بما قبل (لا) ، وأنها لا تصلح أن

تكون في الآية نافية للجنس ، أو من المشبهات بـ (ليس) ؛ لأنها تفيد نفي الفعل الذي تضمنه المصدر المؤول ، فهي في غرضها الدلالي لا تختلف عن التي زيدت في قوله - تعالى - : (**وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلاَّ أَكُونَ بِدُعَاء رَبِّي شَقِيًّا**) [مريم:48] ، فـ (لا) على الرغم من زيادتها من حيث اللفظ ، فهي أفادت معنى النفي ، ولا يمكن الاستغناء عنها ومما قيل في (لا) إنها زائدة غير أنها تختلف عن سابقاتها قوله - تعالى - : (**لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ**) **[الحديد:29]** ، فقد ذهب بعض النحاة منهم الأخفش[37] والمبرد[38] إلى زيادتها ولم يصرحوا بمعناها ، وكذا النحاس غير أنه صـــرح بأنها تفيد التوكيد ، ولم يشر إلى نوع التوكيد أو المؤكد [39] ، وهو قول سيبويه [40].

وحاول الفراء أن يكون أكثر وضوحاً في زيادة (لا) في الآية ، وبيان ما تضفيه الزيادة من معنى ، حيث قال : " والعرب تجعل (لا) صلة في كلام دخل في آخره الجحد ، فجعلت (لا) في أوله صلة ، وأما الجحد السابق الذي لم يصرح به ، فقوله : - عز وجل - : (**مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُد**) **[الأعراف:11]** [41] ، والمراد بقوله (بما لم يصرح به) هو الفعل الذي يتضمن معنى النفي .

وما جاء به في توضيح زيادة (لا) لم يطرد في كل مورد زيدت فيه (لا) ذلك قوله تعالى : (**لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ**) [البقرة:150] ولنا أن نقول : إنه ينطبق عليه القول إذا قدرنا : فلا حجة لهم ، أو يكون النفي متقدماً في قوله تعالى : (**فَلاَ تَخْشَوْهُمْ**) ، ومثل هذا التقدير نفتقده في قوله تعالى:(**وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**) [النساء:165]، كما أننا لم نقف عليه في زيادتها في الآية (**وما لنا ألا نقاتل**) والتي تقدم الكلام عنها إلا إذا اعتبرنا أَنّ الاستفهام في الآية إنكاري ، وبذا نستطيع القول فيما تقدم إن (لا) تزاد في الموجب ، وتفيد النفي ، كما أنها تزاد في النفي المصرَّح به وغير المصرَّح به ، وتفيد التوكيد .

وقد تزاد (لا) في أول الكلام ، وقد نسب الفراء هذا القول إلى كثير من النحويين ، جاء ذلك في قوله تعالى : (**لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**) [القيامة :1] ، قال : ((كان كثير من النحويين يقولون (لا) صلة ، قال الفراء : ولا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح ؛ لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر في جحد من خبر لا جحد فيه)) [42] إن ما تضمنه النص واضح في أن الفراء يرفض أن تكون (لا) زائدة ، خوفاً من اللبس بين الخبر المنفي و الخبر المثبت .

وذهب علي بن سليمان ، والنحاس إلى زيادتها في أول السورة على قول أن القرآن كله بمنزلة سورة واحدة [43] ، وردَّ ابن هشام على من أجاز زيادتها على التوكيد ؛ لأن

ذلك لا يكون في صدر الكلام [44] ، وهو في هذا يتفق مع رَدِّ الفراء ، وذكر أقوالاً أُخر أَعطت (لا) معنى ، وأَنها غير زائدة [45] .

لعل أرجح الأقوال في (لا) المتقدمة الكلام هو ما ذهب إليه الفراء من أنها غير زائدة ، فهي عنده تفيد النفي ، ردّاً على مَن أَنكر البعث والجنة ، وهذا القول محصور في زيادتها في القسم .

ومن الزائد الذي لم يصرح بمعناه ما قيل في بعض حروف الجر ، من ذلك ما نُسب إلى أبي عبيدة في قوله تعالى : (**فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ**) [القلم : 5 - 6] ، فالباء عنده زائدة [46] ، ونسب النحاس هذه الزيادة إلى قتادة [47] ، وهو قول الأخفش [48] ، ومن النحاة من خالفهم بأن قال بمعناها أو ضمنها معنى لِوَ اذاً (في) [49].

ونســـب زيادة (عن) في قوله تعالى:(**لِوَ اذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ**) [النور : 63] إلى الأخفش وأبي عبيدة ، ولم يصرح بمعناها [50] .

ومما قيل فيه إنه زائد ولم يُصَرَّح بمعناه هو اللام في قوله تعالى : [**لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**] [الأعراف:154] ، وهو قول الكوفيين [51] ، ولا ريب أن اللام في الآية تفيد التوكيد لتقدم المفعولية على عامله .

ومما قيل فيه أنه زائد ، وهو غير عامل (الفاء) ، فقد ذهب الأخفش في قوله تعالى : (**أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ**) [التوبة : 63] ، إلى أَنَّ الفاء شبه زائدة[52] ، والذي جعله يقول بهذا الأسلوب من دون أن يصرح بزيادتها هو أَنَّ (أَنَّ) الثانية بدل من الأولى فلم يجد جواباً لهذه الفاء فقال بهذا ، وقد قدمنا الكلام عن هذه الآية ، وأوضحنا أَن جملة جواب الشرط قد تضمنت جملة فعل الشرط ، وليست الفاء بزائدة ؛ لأَنها واقعة في جواب الشرط ، ووظيفتها تمكن ما بعدها من أَن يكون كذلك .

ويقال مثل هذا فيما ذهب إليه الزجاج في قوله تعالى : (**هذا فليذ وقوه حميم**) [ص:57] ، بأن الفاء زائدة [53] ، وليس كذلك ؛ لأن خبر المبتدأ (هذا) قوله (حميم)، وجملة (**فليذ وقوه**) معترضة ، وهو أحد قولي الفراء[54].

ومن الزائد غير العامل الواو ، وفي زيادتها خلاف بين البصريين والكوفيين ، فقد أجازها الكوفيون والأخفش ، ومنعها البصريون [55] ، وقد ذهب الأخفش إلى أن زيادة الواو ، والفاء كثيرة في القرآن غير أنه لم يصرح بنوع هذه الزيادة [56] .

والفراء نصَّ على زيادة الواو ، وحصرها في جواب الشرط الواقع بالأدوات (حتى إذا) ، (إذا) ، (لمّا) [57] ، وحصرها بهذه الأدوات يشـــير إلى أنها زيدت لمعنى ، وهو

تمكين ما بعدها من أن يكون جواباً لهذه الأدوات ، شأنه شأن الفاء ، والشروط التي أوردها الفراء نجدها في الآيات التي أوردها أبو البركات ابن الأنباري في احتجاج الكوفيين على زيادة الواو[58] ، غير أن القرطبي نسب إليهم الزيادة في غير ذلك ، فقد جاء في قوله - تعالى-: (**وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِ وَلاَ تَحْنَثْ)** [ص:44] ، أن الواو عند الكوفيين زائدة [59]، وأَودُّ أَن أُشير إلى أَن هذه الواو عند الكوفيين والأخفش حرف عطف[60] ، والخلاف يكمن في التفسير ، وليس في الواو في الآية المتقدمة .

ومما قيل فيه أنه زائد ، ولم يصرح بمعناه ، وهو غير عامل (ما) فقد قيل بزيادتها في أكثر من موضع ، وسبق أَن تعرضنا إلى هذه الشواهد ، وأَشرنا إلى ما تضمنته (ما) من معنى ، غير أن بعض النحاة قد ذهبوا إلى زيادتها من دون أَن يصرحوا بمعنى لها ، من ذلك قوله- تعالى- : **(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ)** [آل عمران:159] ، فقد ذهب الفراء في أحد أَوجه الإعراب التي أوردها في الآية أن (ما) زائدة ، وكان تقديره لها هو: فبرحمة [61] ، وهو قول النحاس[62] ، وذهب الأخفش إلى ذلك في قوله - تعالى - **:(إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)** [البقرة:26] ، وتقديره لها : **[مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً]** [63] .

ومما قيل فيه إنه زائد ، ولم يصرح بمعناه غير أنه يمكن أن يعتبر كالجزء مما زيد عليه هو الألف واللام ، فقد ذهب الأخفش إلى أن الألف واللام في (اللاَّتَ) في قوله - تعالى - : **(أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى)** [النجم:19] ، زائدة غير أنها لا تسقط [64] ، ومن ذلك ما جاء في قوله - تعالى- : **(وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ)** [الأنعام:86] ، فقد ذهب المهدوي إلى أن الألف واللام في (الْيَسَعَ) زائدة ، غير أنه يختلف عن الأخفش في أنه استطاع أن يفسر زيادتها على الإتباع وأنها تفيد التوكيد[65] ، هذا إذا قرئت بلام واحدة [66] ، وذهب مكي بن أبي طالب في (الْيَسَعَ) إلى أنه فعل يدل على الاستقبال ، ثم نُكِّرَ فَعُرِّف بالألف واللام ، وعلى هذا فهي عنده غير زائدة [67] ، وهذا التوجيه لزيادتها يكاد يكون محصوراً في (الْيَسَعَ) ولم يفسر في غيره .

ويضم إلى ذلك زيادتها في (الآن) ، وفي الأسماء الموصولة ، فإنها لا تسقط عنها [68].

الزيادة في الأَفعال :

من خلال استقرائنا للنص القرآني وملاحظة ما كتبه معربو القرآن الكريم وجدنا أَن من الأفعال ما تفسر زيادتها بالمعنى الذي تقدم الكلام عنه في أسلوب الحصر ، إذ تفيد مع الأداة (إلاَّ) ما أفادته (ما) و (إلاَّ) في الحصر، وهذا ما سنسعى إلي بيانه ، ومن ثَمَّ سنقف على أَفعال لم يصرح بمعناها .

إن الحصر بالأفعال وأداة الحصر يكاد يكون محصوراً بفعلين لا ثالث لهما ، وهما (ليس) ، و (يأبى) ، لإفادتهما معنى النفي ، ولذا فسنقف على هذين الفعلين لإيضاح الحصر بهما وبيان كونهما زائدين .

(ليس) : فعل ناسخ يفيد النفي ، ويمتاز عن الحروف المشبهة به أنه إذا ما دخلت عليه أَداة الحصر لا يُلْغَى عمله ، غير أنه يفيد معنى آخر غير النفي ، وهو الحصر مع أداة الحصر ، وبمعنى أدق أنه يعمل لفظاً ، وينتقض نفيه بـ (إلاّ) ، أي : ليس هناك نفي ، وهو في ذلك لا يختلف في غرضه عمّا تؤديه (ما) مع (إلاّ) من معنى الحصر ، علماً بأن (ما) ملغاة في هذا الأسلوب من التوكيد .

وهذا الذي قدمناه هو الذي يجعلنا نقول بزيادة (ليس) على الرغم من عمله لفظاً غير أَن هذه الزيادة جاءت لغرض ، والشواهـــد القرآنية صريحة بهذا المعنى ، منها قوله- تعالى- : **(أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ)** [هود:16] ، فالفعل (ليس)، والأداة (إلاّ) أَفادا الحصر ، وليس لهما وظيفة أخرى غير هذا المعنى ، كما أن الفعل (ليس) قد انتقض معناه ، وهو النفي ، وتضمن مع (إلاّ) دلالة أُخرى ، وهي حصر اسم (ليس) ، ومنه قوله - تعالى - : (**وَلَسْتُم بِأَخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ**) **[البقرة:267]** ، فالآية تتضمن معنى الحصر، أي : الأخذ لا يتـــم إلا بإغماضكم أعينكم، وهذا التفسير يقترب مما أورده الفـــرّاء في الآية نفسها إلاّ أنه أعطاها معنى الشرط ، وتفسيره لها هو: ((إنْ أغمضتم بعض الإغماض أخذتموه)) (69) وما نلمسه من النص هو أنه جرد الجملة من الفعل (ليس) ، والمعنى الذي ذكرناه أقرب لخلوه من الشرط ؛ لأن (إنْ) الشرطية ربَّما يتحقق ما بعدها ، أو لا يتحقق ، أما معنى الحصر فهو واقع ، ولا يتم المعنى إلاّ بهذه الحالة التي خصها القرآن .

(يأبى) : استخدم هذا الفعل في القرآن في أسلوبين ، أحدهما في جملة خلت من أسلوب الحصر ، والآخر أفاد الحصر مع أداة الحصر، ومن الأول قوله - تعالى - : **(فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ)** [البقرة:34] ، فالفعل (أبى) على معناه ، وهو الإباء ، والامتناع ، وهذا المعنى في الفعل قد ينتقض إذا ما دخلت أداة الحصر على معموله ، وهذا هـــو الأسلوب الثاني منه قوله - تعالى - : **(وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)** [التوبة:32] ، فالفعل (يأبى) على الرغم من أنه قد استوفى فاعله ومفعوله فإنه من حيث دلالته قد انتقض معناه بدخول أداة الحصر (إلاّ) فالله متم نوره ، ولو كره الكافرون ، وما أفاده الفعل (يأبى) مع الأداة (إلاّ) هو المعنى الذي أفادته (ما) مع (إلاّ) ، وهو الحصر .

ونَقْضُ معنى النفي منه لا يتعارض مع بقاء عمله ، كما هو الحال في الفعل (ليس) إذا ما انتقض نفيه بأداة الحصر ، وعلى هذا التفسير فإن الفعل (يأبى) زيد لمعنى .

وهناك نكتة يجدر الإشارة إليها ، وهي أَن الفعل (يأبى) لا يمكن تجريده وأداة الحصر من النص الذي تضمنه ، فإذا ما صح ذلك في الفعل (ليس) وأداة الحصر ، أو (ما) وأداة الحصر ، فإنه لا يصح في هذا الفعل لتعلق الفاعل والمفعول به ، فهو الزائد الذي لا يمكن حذفه ويمكن أَن يتم إلى ما أُطلق عليه بالشبيه بالزائد ، وإني لأَفهم من كلام الأخفش أنه قد أَعطى هذا الفعل هذا المعنى من دون أَن يصرح بالزيادة حيث قال:((كأنه : يأبى الله إلاّ إتمام نورِه)) [70] ولو قدرنا المصدر المؤول باسم الفاعل ، لجاز في غير الآية أَن نقول الله متمّ نوره ، وفيه لم يذكر الفعل (يأبى) ، وإذا أردنا حصر الخبر ، نقول : ما الله إلا متمّ نوره ، أما المصدر المؤول في الآية فإنه متعلق بالفعل.

وليس هذا التفسير الذي قدمناه في الفعل (يأبى) محصوراً فيه ؛ إذ هناك لفظتان تفيدان معنى (ما) النافية ، إحداهما فعل وهو (قَلَّ) ، والأخرى اسم وهو (أَقَلُّ) وذلك مشروط بدخول أداة الحصر (إلاَّ) ، ومن الأول قولهم : قَلَّ رَجلٌ يقولُ ذاك إلاّ زيدٌ ، ومن الثاني قولهم : أَقَلُّ رجُلٍ يقول ذاك إلاّ زيدٌ ، وهما على معنى : ما رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ . وممن صرح بهذا المعنى سيبويه [71] وضم إليهما أبو علي الفارسي [72].

ومما قيل فيه (كان) زائدة قوله – تعالى- : (**مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ**) [هود:15] ، فقد ذهب الفراء إلى زيادة (كان) ولم يصرح بما يفيده من معنى[73] ، وخالفه الأخفش ، فقد ذهب إلى أن (كان) في موضع جزم [74] .

ولو أعدنا النظر في الآية لوجدنا أن الفراء قد أجاز زيادة (كان) في الجملة الشرطية ، وجعل الفعل (يريد) فعل الشرط من دون أَن يتأثر بأداة الشرط الجازمة (مَن) علماً بأن الزيادة لو حصلت لتأثر الفعل (يريد) ، كما هو الحال في قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قــومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فـ (كرام) تابع لـ (جيران) ، ولم يتأثر إعرابه بزيادة (كانوا) .

ومن هذا - أيضاً - ما نسب إلى أبي عبيدة [75] في قوله - تعالى - : (**قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**) [مريم : 29] ، ولم يُقبل هذا القول من بعض المفســـرين والنحاة ، فقد ذكر القرطبي رَدَّ أَبي بكر بن الأنباري على أبي عبيدة بكيفية إمكان أن يكون (كان) زائداً ، وقد انتصب به (صَبيًّا) [76] ، ويرد عليه بالاحتجاج نفسه الذي اعتمده أبوبكر بن الأنباري .

وردُّ أبي بكر بن الأنباري هذا يقال فيمن رَجَّح زيادة (كان) في قوله تعالى : (**إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا**) [مريم : 44] ، وكذا في قوله تعالى : (**وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا**) [الجن:4] ، فقد ذكر القرطبي الزيادة فيهما ، ولم ينسبه لأحد ، كما أنه لم يصرح بما تفيده هذه الزيادة من معنى [77] .

وممن قال بزيادة الفعل (كان) النحاس ، إذ أجاز في قوله - تعالى- : (**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**) [آل عمران : 109] ، أن يكون (كان) زائداً ، علماً بأنه يعمل لفظاً [78] ، ويُرَدُّ قول النحاس بقول ابن جني بأنه منع زيادة (كان) في أول الكلام [79] .

والقول فيمن ذهب إلى زيادة (كان) ممن لم يصرح بما تفيده من معنى إنه يُستبعد تحقق هذا في القرآن الكريم ، لأن ما جاء به الذين ذهبوا إلى هذا النمط من الزيادة ، جاز لـ (كان) فيها أن تعمل لفظاً ومعنى ، يضاف إلى ذلك أن بعض المواضع كان تأثيرها الإعرابي واضحاً على خبرها ، غير أن بعضها الآخر تعذر ظهور الحركة الإعرابية على خبرها ، لأنه جملة ، أضف إلى ما تقدم أن لـ (كان) من الدلالة ما يمكنها من أن تتفق والنصوص التي تضمنتها من حيث المعنى ، وعليه فليس هناك ما يدعو إلى القول بالزائد ، ولو استعرضنا الآيات التي تقدمت لوجدنا أن لـ (كان) أثراً على الإعراب والمعنى .

ولنأخذْ قول الفـــراء الذي أجاز فيه زيادة (كان) في الجملة الشرطية ، وجعل الفعل (يريد) فعل الشرط من دون أن يتأثر هذا الفعل بأداة الشرط الجازمة (مَن) ، وهو مردود ؛ لأنه لو تحققت هذه الزيادة لتأثر الفعل (يريد) . كالذي في قول الشاعر :

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانـــوا كرام

فـ (كرام) تابع لـ (جيران) ، ولم يتأثر بزيادة (كان) [80].

وربما يكون الدافع الذي دفع النحاة إلى القول بزيادة (كان) هو أنهم وجدوا أن المعنى يتم من دونها ، وزيادتها لا تؤثر على المعنى ؛ لأنهم في علمهم أن لـ (كان) قدرة التوافق مع النص من حيث المعنى ، والزمن ، والشواهد القرآنية خير مثل على ذلك ، كمجيء كان بمعنى (صار) أو دلالتها على استمرارية خبرها من حيث الزمن ، وإنْ دَلت على الماضي .

وأهم ما يمكن أن يقال في (كان) وأخواتها أنها تختلف عن غيرها من الأفعال بأن معانيها تتم بأخبارها ، و(كان) أخص من أخواتها بأنها لا تعطى معنىً بنفسها ، ولذا فإنها إذا ما جاءت تامة فإن معناها يختلف عما لو كانت ناقصة .

أما أخواتها فإنهنَّ يعطين المعنى الزماني ، ويتم هذا المعنى بأخبارهن ، وإن جئنَ تامات لا تختلف معانيهن كثيراً عما لو كنّ ناقصات ، وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة موسعة ، ليس هذا البحث مجالاً لها ، والذي نريد أَن نقوله من هذا كله هو أن الاستغناء عن (كان) باعتبارها زائدة معناه الاستغناء عن منصوبها أيضاً للترابط بينهما ، وهذا لا يمكن أن يقال فيما تقدم ، وبخاصة أنها قد عملت فيما بعدها على أنهنَّ أخبار لها .

ومما قيل بزيادته من الأفعال ـ على رأي الفراء ـ الفعلان : (قال ، رجع) فقد جاءا زائدين في الآيتين التاليين :

الآية الأولي : قوله ـ تعالى ـ : **(قَالَ مُوسَى أَتقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءكُمْ أَسِحْرٌ) [يونس:77]** ، فمما قال فيها الفراء : ((ويكون على أَنْ تجعل القول بمنزلة الصلة ، لأنه فضل في الكلام ، ألا ترى أنك تقول للرجل : أَتقول عندك مَالٌ فيكفيك أَنْ تقول : أَلك مالٌ ؟ فالمعنى قائم ، ظهر القول ، أو لم يظهر)) [81] .

الآية الثانية : قوله ـ تعالى ـ : **(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً) [الفجر: 27 ـ 28]**، قال الفراء : ((وأنت تقول للرجل : فمن أنت ؟ فيقول : مضري ، فتقول كنْ تميماً أو قيسياً ، أي : أنت من أَحد هذين ، فيكون (كن) صلة ، كذلك الرجوع يكون صلة ، لأنه قد صار إلى القيامة ، فكأن الأمر بمعنى الخبر ، كأنه قال : يا أيتها النفس أنت راضِية مرضِية)) [82] .

مبحث الزيادة في الأسماء :

الزيادة في الأسماء موضع خلاف بين النحاة ، وقد ذكر ابن هشام جواز زيادتها عند الكوفيين[83] ، وما أورده كان محصوراً في بعض الشواهد الشعرية ، وحقيقة ذلك هو أَن الكسائي أجاز زيادة (مَن) في بعض الأبيات الشعرية ، وردّ عليه الفراء برواية أُخرى[84] ، وأجاز النحاس ذلك في الأسماء والظروف [85] .

وما وقفنا عليه مما قيل فيه : إنه زائد ، منه ماُصِّرحَ بمعناه ، ومنه ما لم يصرح بمعناه ، وسنقف على الضرب الأول ، ومن ثم نعرض إلى الثاني للوقوف على ما يفيده من معنى .

فإنه على الرغم من أَن أغلب النحويين منعوا الزيادة في الأســـماء إلاّ أَنهم اتفقوا على مجيء الضمائر في مواطن تكون لا محل لها من الإعراب ، منها ضمير الفصل

الذي يتوسط معرفتين ، أو ما أَصلهما معرفتان ، فقد أجمع النحاة على أنه لا محل له من الإعراب [86] ، سوى ما نسب إلى الكوفيين والفراء بأنهم أعربوه ، وقد استعظم الخليل أن يكون (هو) زائداً بين المعرفتين [87] .

فضمير الفصل زائد ، يؤتى به لمعنى ، وأنه جاز أن يعرب على أَلاّ يوصف بأَنه ضمير فصل ، ومن الشواهد القرآنية قوله - تعالى - : (**إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**) **[غافر : 20]** ، ومنه قوله تعالى : (**أُولَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**) **[البقرة : 27]** ، وذكرُ هذا الزائد أَرجحُ من حذفه ، وقد حذف على قراءة نافع وأبي عامر لقوله - تعالى - : (**فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)** **[الحديد:24]**، إذ قرأها بحذف الضمير[88] .

ومن الزائد في الأسماء التي يُؤتي بها لغرض التوكيد ـ الضمير المنفصل ـ وهو من حيث إعرابه على نوعين ، أحدهما يعرب بإعراب المؤَكَّد ، وذلك إذا أفاد توكيد ضمير متصل ، منه قوله - تعالى - : (**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)** **[الحجر: 9]** ، فالضمير (نحن) له وجهان من الإعراب . أحدهما أَنه في موضع نصب ، ومؤكِّد للضمير المتصل في (إِنَّا) ، والآخر أنه مرفوع على الابتداء ، وما بعده خبر له[89] ، ومنه أيضاً قوله - تعالى - : (**إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا)** **[الكهف:39]** ، فـ (أنا) توكيد لياء المتكلم[90].

أما النوع الآخر من الضمير الزائد ، وهو الذي ليس له محل من الإعراب ، مقصور على العطف على الضمير المستتر في حالة الرفع لتوكيده ، منه قوله تعالى : (**فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ.**) **[البقرة : 249]** ، فالضمير (هو) لا محل له من الإعراب ، يفيد توكيد الضمير المستتر ، ومنه قوله - تعالى - : (**اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)** **[البقرة : 35]** [91] ، فالضمير (أنتَ) كالذي تقدم زائد يفيد التوكيد ، وعلى هذا نقول : إن زيادة الضمير تفيد التوكيد سواء أكان معرباً أم غير معرب .

وننتقل إلى نمط آخر من زيادة الأسماء ، وهو زيادة (مَن) الاستفهامية . فهي تفيد مع الأداة (إلاَّ) الحصر ، منه قوله- تعالى - : (**وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ**) **[آل عمران : 135]**، ومنه قوله - تعالى - : (**وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ**) **[الحجر: 56]** ، فغرض (مَن) فيما تقدم لا يختلف عن (ما) النافية التي تفيد الحصر مع أداة حصر (إلاَّ) ، غير أَن (مَن) هنا اسم ، وليس للأسماء أن تفيد النفي إذا كانت معارف ، ولذا فَتُفَسَّرُ (مَن) تَفْسير (ما) التي انتقض نفيها بـ (إلاَّ) .

ويؤكد ما ذهبنا إليه مِن أَن (مَن) بمنزلة (ما) نفسها ، وليست بمعناها فقط هو مسألة إعرابها ؛ إذ لا يصح أن تعرب (مَن) مبتدأ ، خبرها جملة (**يغفرُ الذنوبَ إلاّ الله**) ؛ لأن

جملة (**يغفرُ**.) مثبتة ، فلا يصح بها هذا الإعراب ، وجاز فيها إذا كانت غير مثبتة ، وعلة ذلك هو أَن لفظ الجلالة مرفوع على الفاعلية ، أو البدلية، وهذا يدعو أن تكون جملة (يغفرُ. .) مسبوقة بالنفي، أو شبهه ، ومن هنا أَنزلنا (مَن) منزلة (ما) وإذا كانت كذلك امتنع أَن يُطلق عليها اسم ؛ لأَنه إذا كان كذلك صارت معرفة ، وليس لاسم المعرفة أَن يفيد النفي إذا كان كذلك .

ويؤكّـــد قولي هذا تصريح بعض النحاة بهذا المعنى لـ (مَن) غير أنه لم يوضح إعراب (مَن) ، منهم الفراء[92] ، إذ أشـــار له في قوله : [**وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا اللهُ**) ، وقدرها النحاس (ليس أحد . .) [93] على أن لفظ الجلالة بدل من (أحد) .

من الأسماء الزائدة لمعنى (غير) ، فإنها تزاد إذا كانت بمعنى (إلاّ) في الحصر أيضاً ، وتعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) ، منه قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)[فاطر: 3] ، فهي بحكم (إلا) في زيادتها في أسلوب الحصر ، وهذا لا غبار عليه ، فقد نص النحاة على معناها هذا سواء أكان في الاستثناء ، أم في الحصر[94] .

أما الزائد الذي لم يصرح بمعناه فسنحاول الوقوف على ما يفيده من معنى ، ومنه ما نسب إلى الأخفش في قوله - تعالى - : (**اَضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ**) [الأنفال: 12] ، ذكر ذلك عنه النحاس ، وأورد رَدَّ المبرد عليه بأن الأسماء والظروف لا تزاد [95] ، ونذكر بأن النحاس نفسه أَجاز الزيادة في الأسماء والظروف إذا كانت تفيد معنى[96] .

ونسـب القرطبي الزيادة في الآية إلى بعض المفسـرين ، وهما الضـحاك وعطية [97] ، ونعود إلى ما نســب إلى الأخفش فإننا لو عدنا إلى كتابه (معاني القرآن) لوجدنا أَنه أَعطى الظرف (فوق) في الآية معنى يفيد التوكيد ، جاء ذلك من خلال تفسـيره لها ببعض الأسـاليب النحوية حيث قال : ((معناه :َاضْـرِبُواْ الأَعْنَاقِ ، كما تقول : رأيت نفسَ زيدٍ ، : زيداً)) [98] ، واضح من النص أَن نفس زيد هو زيدٌ ، وإنّما جاء بـ (نفس) يريد بها التأكيد على أَن المرئي هو زيد ، لا غيرَه ، وكلنا يعلم أَن حق التوكيد المعنوي أَنْ يتأخرَ ، والمؤكَّد يتقدم ، وجاز في مواضع تقدمُه ، دليلنا في ذلك قوله - تعالى - : (**كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِـلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ**) [آل عمران :93] ، والأخفش جعل (فوق) بمنزلة (نفس) ، فهي تفيد معنى ، والآية تأمر ضرب الأعناق ،و(فوق) جيء بها للتأكيد على مكان الضرب ، وقد يكون (فوق) بمعنى (على) ، أي : على الأعناق ، وفي زيادة (فوق) أيضـاً ما نسبه النحاس إلى مَن لم يُسَمِّهم في قوله - تعالى - : (**فَإِن كُنَّ نِسَـاءفَوْقَ اثْنَتَيْنِ**.) [النسـاء :11] ، بأن (فَوْقَ) زائدة ، ورد هو

عليهم بـأن الزيـادة في الظروف يؤتى بهـا لمعنى [99] ، وقد يكون معنى الآية : اثنتين فما فوق .

والدليل على ذلك ما بعدها ، وهو قوله - تعالى- : (**فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ)** ، إذ الضمير (هُنَّ) في (لَهُنَّ) يعود على (فَوْقَ اثْنَتَيْنِ) ، فأولى به أن يتضمن معنى الجمع ، والحكم في الآية لأثْنَتَيْنِ فأكثر ، وقد يعود الضمير (هُـــنَّ) على النساء ، والله أعلم .

ومما جاء في زيادة الظروف - أيضـاً - ما ذهب إليه أبوعبيدة في قوله – تعالى- :(**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**) [البقرة : 30] ، من أَن (إذ) زائدة [100] ، وأنكر عليه هذا القول الزجاج والنحاس [101] .

ومن الزائد الذي لم يصـــرح بمعناه في الأســـماء ما ذهب إليه الأخفش في قوله- تعالى- : **(يَسْـــأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ**) [المائدة : 4] ، مِن أَن (ذا) في أحد قوليه زائد [102] ، وإلى مثل هذا ذهب الرضـــي في قوله تعالى : **[مَن ذَا الَّذِي يَشْـفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ]** [البقرة:255] ، إذ جعل (ذا) زائدة [103] .

وذهب غيرهما من النحاة إلى أَن (ذا) من (ماذا) اسم موصول ، أو جعل ((ماذا)) كلمة واحدة[104] ، ومثل هذا الزائد ناقشـناه في مجيء (من) زائدة في أسـلوب الحصـر في قوله – تعالى- : **(وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ) [آل عمران:135]** ، وأوضحنا أَنها بمنزلة (ما) وعلى هذا فـــــ (ذا) فيما تقدم ليســـت بزائدة ، وإنما الزيادة في (مَن) ، وإذا ما جردناها وأداة الحصر في غير الآية لكان المعنى : هذا الَّذِي يَشْفَعُ عنده بإذنه .

أما الرد على مَن ذهب إلى زيادة ((ذا)) في ((ماذا)) فواضح مما ذهب إليه أكثر النحاة في جعلها غير زائدة ، وكذا القول في ((إذ)) ، لأنها ظرف .

الهوامـــــــــــش:

1. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق وهير غازي زاهد ، بغداد ـ 1980 ، 25/1 .
2. ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط5 ، بيروت ـ 1979 ، 38/10 .
3. ينظر معاني القرآن لأبن زكريا الفراء ، تحقيق محمد علي البخار وآخرين ، القاهرة ـ 1972 ، 21/1 ، 409/1 ، 14/3 ، 207/3 .
4. ينظر لكتاب السيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، القاهرة ـ 1068 ، 76/2 ، 221/4 .
5. ينظر الكتاب لسيبويه ، 210/2 .
6. ينظر معاني القرآن لأبن الحسن الأخفش ، تحقيق فائز محمد الحمد ، ط2 ، الكويت ـ 1981 ، ص295.
7. ينظر معاني القرآن للفراء ، 474/1 ، 403/2 .
8. ينظر المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق عبدالقادر عضيمة ، القاهرة ـ 1388 ه ،103/4.
9. ينظر معاني القرآن للفراء ، 51/1 .
10. ينظر مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي الفضل بن حسين الطبرسي ، تصحيح السيد هاشم المحلاني ، بيروت ـ 1379 ه ، 224/1 .
11. ينظر مغني اللبيب ، أبن هشام ، 428/1 .
12. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 684/2 .
13. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص2000 .
14. ينظر الكتاب لسيبويه ، 130/3 .
15. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبن البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ط3 ، مصر ـ 1955 ، 30/1 .
16. ينظر اللامات لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دمشق ـ 1969 ، ص119 .
17. ينظر مغني اللبيب لأبن هشام ، 50/1 .
18. ينظر الكتاب لسيبويه ، 53/3 .
19. ينظر المقتضب للمبرد ، 188/1 .
20. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 125/2 .
21. ينظر الكتاب لسيبويه ، 76/3 .
22. ينظر مغني اللبيب لأبن هشام ، 394/1 .
23. ينظر مغني اللبيب لأبن هشام ، 413/1 .
24. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 250 .
25. ينظر كتاب السبعة في القراءات لأبن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ، ط2 ، القاهرة ـ 1980 ، ص 339 .
26. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 180 .
27. ينظر المقتضب للمبرد ، 354/2 .
28. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 28/2 ـ 29 .
29. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري ، 376/1 .
30. ينظر الكتاب لسيبويه ، 225/4 .
31. ينظر مغني اللبيب لأبن هشام ، 144/1 .

32. ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل لجار الله الزمخشري ، طبعة القاهرة - 1968 ، 17/2 .
33. ينظر معاني القرآن للفراء ، 299/2 - 300 .
34. معاني القرآن للأخفش ، ص 180 .
35. ينظر معاني القرآن للفراء ، 163/1 .
36. ينظر معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي ، بيروت - 1973 ، 56/2 .
37. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 495 .
38. ينظر المقتضب للمبرد ، 186/1 .
39. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 369/3 .
40. ينظر الكتاب لسيبويه ، 390/1 .
41. معاني القرآن للفراء ، 137/3 .
42. المصدر السابق ، 207/3 .
43. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 552/3 .
44. ينظر مغني اللبيب أبن هشام ، 328/1 - 329 .
45. ينظر معاني القرآن للفراء ، 207/1 .
46. ينظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق إسحاق إبراهيم أطفيش ، بيروت - 1966 ، 329/19 .
47. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 482/3 .
48. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 505 .
49. ينظر معاني القرآن للفراء ، 197/2 ، 173/3 .
50. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، 323/12 .
51. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 641/1 .
52. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 184 .
53. ينظر مغني اللبيب لأبن هشام ، 220/1 .
54. ينظر معاني القرآن للفراء ، 410/2 .
55. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبن الأنباري ، 456/1 - 462 .
56. ينظر معني القرآن للأخفش ، ص 141 .
57. ينظر معني القرآن للفراء ، 249/3 - 250 .
58. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري ، 458/2 .
59. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، 114/15 .
60. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري ، 456/2 - 462 .
61. ينظر معاني القرآن للفراء ، 21/1 .
62. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 374/1 .
63. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 53 .
64. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 11 .
65. ينظر معاني اللبيب لأبن هشام ، 75/1 .
66. ينظر السبعة في القراءات لأبن مجاهد ، ص 362 .
67. ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، تحقيق محي الدين رمضان ، دمشق ، 1974 ، 275/1 .

68. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري ، 523/2 .
69. معاني القرآن للفراء ، 178/1 .
70. معاني القرآن للأخفش ، ص 330 .
71. ينظر الكتاب لسيبويه ، 315/2 .
72. ينظر شرح الكافية لرضي الدين الأشراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، 231/1 .
73. ينظر معاني القرآن للفراء ، 5/2 - 6 .
74. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص 351 .
75. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 313/2 .
76. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، 102/11 .
77. المصدر السابق ، 111/11 ، 9/19 .
78. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 357/1 .
79. ينظر الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد النجار وآخرين ، ط2 ، بيروت - 1952 ، 290/1 .
80. ينظر الكتاب لسيبويه ، 53/2 .
81. معاني القرآن للفراء ، 474/1 .
82. المصدر السابق ، 263/3 .
83. ينظر لمغني اللبيب لبن هشام ، 434/1 .
84. ينظر معاني القرآن للفراء ، 21/1 .
85. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 669/1 .
86. ينظر شرح الكافية لرضي الدين الأشراباذي ، 204/2 .
87. ينظر الكتاب لسيبويه ، 397/2 .
88. ينظر السبعة في القراءات لأبن كجاهد ، ص 627 .
89. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 191/2 .
90. ينظر معاني القرآن للفراء ، 145/2 .
91. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 1/ 139 .
92. ينظر معاني القرآن للفراء ، 234/1 .
93. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 1/ 365 .
94. ينظر شرح الكافية لرضي الدين الأشراباذي ، 245/1 .
95. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 669/1 .
96. ينظر المصدر السابق ، 398/1 .
97. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، 378/7 .
98. معاني القرآن للأخفش ، ص319 .
99. ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 398/1 .
100. ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، مصر - 1969 ، 37/1 .
101. ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، 75/1 .
102. ينظر معاني القرآن للأخفش ، ص253 .
103. ينظر شرح الكافية لرضي الدين الأشراباذي ، 58/2 .
104. ينظر التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد النجار ، مصر - 1976 ، 193/1 .